وعلى الرغم من ان م.ت.ف. لم تكن مدعوة لمؤتمر جنيف، المزمع عقده، فقد اتخذت الطروحات السياسية الفلسطينية الرافضة، آنذاك، منحى خطيراً، وصل الى حد اتهام اصحاب التيار الواقعي، بالتنازل والتصفية.

وفي ضوء تلاحق الاحداث، وتسارع الخطى، أكان عبر خطابات الرئيس أنور السادات، أم عبر جولات وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، وما رافق ذلك من حرب للاستنزاف على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية، كانت ساحة الجدل الداخلي الفلسطيني على مرجلٍ من نار. وبانتظار ما ستؤول اليه الجهود الدبلوماسية، وما ستنتهي اليه حرب الاستنزاف السورية ـ الاسرائيلية، جاء تأجيل دورة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، أكثر من مرة، في وقت كانت الجهود الداخلية الفلسطينية تجرى حثيثة، لبلورة الطروحات السياسية في مرحلة ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، من أجل معالجة مسألتين بارزتين، وهما مصير الاراضي الفلسطينية ـ المتوقع الانسحاب منها ـ والموقف من المشاركة في الجهود الدبلوماسية، وفي المقدم منها الموقف من حضور مؤتمر جنيف.

خلال تلك الفترة تلقّت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مذكرة سياسية، تقدّمت بها كل من حركة «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)، لخّصت موقفها من المسألة المثارة، «وبدا، في وقت من الاوقات، كأن التكتل الذي تكوّن من المنظمات الثلاث حزم أمره، وقرّر ان يسير وحده، ويتحمّل مسؤولية النهج الجديد المطلوب. ولم يكن الايحاء بوجود قرار كهذا سوى مناورة، لأن تقديم المذكّرة وما بدا من ورائه، قصد منهما التعجيل في دفع الحوار الوطني الشامل الى نتيجة محددة؛ أي بكلمات أخرى قصد منه الضغط على الرفض كي يحزم أمره ويقبل الالتقاء مع الطرف الآخر على برنامج مشترك. وهذه المناورة، مقرونة بالتأثيرات الاخرى العديدة، حققت غرضها»[٢].

وتأسيساً على ذلك، اكتسبت اجتماعات القيادة الفلسطينية في بيروت، في الثامن من أيار (مايو) ١٩٧٤، بحضور قادة الفصائل جميعاً، أهمية خاصة؛ إذ تمكّن المجتمعون، بعد أربعة أيام متتالية، من التوصل الى نتائج واضحة، تمثّلت في شبه اجماع على أهمية قيام السلطة الوطنية، والاستمرار في رفض قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، ورفض حضور مؤتمر جنيف اذا كان على أساس هذا القرار. وخلال تلك المداولات طرحت خمسة بدائل لمصير الاراضي الفلسطينية، في حال الانسحاب الاسرائيلي منها، وهي: الوصاية الدولية، الوصاية العربية، بقاء الاحتلال الاسرائيلي، عودة النظام الاردني، إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وعلى اثر تلك المداولات، وترجيح خيار السلطة الوطنية على ما سواه من خيارات، تشكّلت «لجنة الحوار الوطني»، وضمّت الامناء العامين للفصائل الفلسطينية، وعرفت باسم «اللجنة السباعية»، إشارة لعدد ممثلي الفصائل المشاركين بها، وأنيطت بها مهمة صياغة برنامج مشترك. ومع الاعلان عن صياغة هذا البرنامج، وما رافقه من توقيع فصل القوات على الجبهة السورية ـ الاسرائيلية، أصبح الطريق سالكاً لعقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، والتي التأم شملها بتاريخ ١/٦/١٩٧٤، وذلك من أجل مناقشة البرنامج السياسي المرحلي والمصادقة عليه. ونتيجة لأهمية المناقشات، وحرارتها، امتدت أعمال المجلس ثمانية أيام متتالية، شهدت رسم أول منعطف جدي في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، تمثّل في التعاطي البراغماتي مع المستجدات الاقليمية والدولية.